طلقة (٢٠)

سنحاربهم .. برًا وبحرًا وجوًا

وداعًا أيها الجيش !

في حياة الفريق الشاذلي الكثير من المنعطفات قد تكتشف بعضها وأنت تتوغل في السيرة، وقد لا تكتشف البعض الآخر منها، إلا بعد معاناة ومشقة وفي كل الأحوال حتى تمتلك السيرة بين يديك، عليك أن تتسلح بمعرفة كاملة، عن العسكرية والسياسة والدين ونفوس البشر.

وفي الرحلة تواريخ ضد النسيان منها ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وهو التاريخ الذي خلع فيه الشاذلي مرغماً البدلة العسكرية بعد ٣٣ عاماً من الخدمة بلغ فيها رتبة الفريق ورئاسة أركان جيش أي الرجل الثاني في المنظومة العسكرية.

فهل يختلف المقاتل في ميادين الحرب عن الدبلوماسي في مضمار العمل السياسي والمناورة بالأقوال.

نعم أراد السادات إبعاده عن الجيش لكنه ربما أحس بالذنب بينه وبين نفسه، وأسند إليه مهمة دبلوماسية في عاصمة مهمة هي الثانية عالمياً، إنها لندن وهو سفيرنا هناك ومع ذلك لم يقبلها الشاذلي من أول مرة ورفضها وفي ذلك قصة تستحق أن تحكي بالتفاصيل، والحقيقة أن الحياة العسكرية أخذت بيده نحو الدبلوماسية في وقت ما وكما سنرى.

في يوم ٣٠ من يوليو ١٩٧١ وفي اجتماع عادي لمجلس الجامعة العربية في القاهرة أديت اليمين القانونية بصفتي الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون العسكرية، وبموجب هذا المنصب فإني أصبح رئيساً للجنة الاستشارية العسكرية للجامعة العربية والتي تتكون من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة في جميع الدول العربية، وأقوم بتقديم توصيات اللجنة الاستشارية إلى مجلس الدفاع في الدول العربية، وقد بدأت عملي في هذا المنصب بأن قمت بدراسة دقيقة لمعاهدة الدفاع المشترك ولجميع المحاضر والقرارات التي اتخذت منذ عقد هذه المعاهدة، وقد خرجت من هذه الدراسة بأربع نقاط رئيسة، كانت النقطة الأولى هي التحمس الواضح والخطب الرنانة التي كانت تلقى خلال هذه

الاجتماعات من جميع الأعضاء، ثم القرارات القوية التي يتخذها المجلس حتى ليتصور المرء ورجل الشارع العربي أن كل شيء يسير على أحسن ما يكون، وكانت النقطة الثانية هي أن الدول العربية سواء كانت من دول المواجهة أم من غير دول المواجهة كانت تنظر إلى الدعم العربي على أنه معونة مالية فحسب، وكأن كل ما تطلبه دول المواجهة هو الدعم المالي، وكانت الدول العربية الأخرى تعتقد أنها بتقديم الدعم المالي لدول المواجهة قد أدت دورها النضالي نحو القضية العربية، وكانت النقطة الثالثة هي عدم فاعلية قرارات مجلس الدفاع المشترك، فعلى الرغم من أن قرارات مجلس الدفاع المشترك طبقاً لمعاهدة الدفاع المشترك تعتبر ملزمة لجميع الأعضاء، إذا اتخذ القرار بأغلبية ثلثي الأصوات، إلا أن هذه القرارات ولاسيما ما يتعلق منها بالدعم المالي كانت تبقى معطلة وكان يتوقف تنفيذها أو تنفيذ جزء منها على مدى النشاط والزيارات التي يقوم بها المسؤولون في دول المواجهة إلى الدول الأخرى، أما النقطة الرابعة والأخيرة فهي أن مؤتمرات القمة العربية هي المؤتمرات الوحيدة التي يتحقق فيها شيء من النجاح، لأن الملوك والرؤساء هم الأشخاص الوحيدون الذين يمسكون بزمام السلطة في البلاد العربية.

توزيع الأعباء

قمت بإجراء دراسة تشمل الدخل القومي والإنفاق العسكري في كل من الدول العربية وإسرائيل، فكانت الأرقام تثير الدهشة حقاً، كان إجمالي الدخل القومي للدول العربية ذات الـ ١١٠ ملايين نسمة، هو ٢٦٠٠٠ مليون دولار، بينما كان الدخل القومي لإسرائيل (٢.٨٢٢٠٠٠ نسمة) هو ٣٦٧٢ مليون دولار، وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد العربي في العام هو ٢٣٦ دولاراً بينما متوسط دخل الفرد الإسرائيلي هو ١٣٠٠ دولار في العام، فإذا نظرنا إلى كيفية توزيع الثروة في المنطقة العربية فإننا نجد تبايناً واضحاً، ففي بعض الدول العربية نجد أعلى متوسط لدخل

الفرد في العالم، وفي دول عربية أخرى نجد أقل مستويات الدخل في العالم.

الاجتماع المصري ـ السوري

في تمام الساعة الثانية يوم ٢١ من أغسطس ٧٣ دخلت ميناء الإسكندرية باخرة ركاب سوفييتية وعليها ٦ رجال سوريين كان يتوقف على قرارهم مصير الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط، كان هؤلاء هم اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع، واللواء يوسف شكور (ر. أ. ح. ق. م. س)، واللواء ناجي جميل قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، واللواء حكمت الشهابي مدير المخابرات الحربية، واللواء عبدالرازق الدرديري رئيس هيئة العمليات، والعميد فضل حسين قائد القوات البحرية، كانوا جميعاً بملابسهم المدنية ولم يخطر وسائل الإعلام في مصر أو في سورية بأي شيء عن هذا الموضوع سواء قبل وصول الوفد أم بعده، كنت أنا في استقبالهم على رصيف الميناء، حيث خرجنا دون أية مراسم إلى نادي الضباط، حيث نزلوا خلال فترة إقامتهم بالإسكندرية، وفي الساعة السادسة من اليوم نفسه اجتمع الوفدان المصري والسوري في مبنى قيادة القوات البحرية المصرية في قصر رأس التين بالإسكندرية، كان الوفد المصري يتكون من الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية، والفريق سعد الدين الشاذلي (ر. أ. ح. ق. م. م)، واللواء محمد علي فهمي قائد الدفاع الجوي، واللواء حسني مبارك قائد القوات الجوية، واللواء فؤاد زكي قائد القوات البحرية، واللواء عبد الغني الجمسي رئيس هيئة العمليات، واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية، كان هؤلاء الرجال الثلاثة عشر هم المجلس الأعلى للقوات المصرية والسورية المشتركة، وكان يقوم بأعمال السكرتارية لهذا المجلس اللواء بهي الدين نوفل، كان الهدف من اجتماع هذا المجلس هو الاتفاق على ميعاد الحرب، وحيث أن قرار الحرب هو في النهاية قرار سياسي وليس قراراً عسكرياً فقد كانت مسؤوليتنا تنحصر في إعطاء الإشارة للقيادة السياسية في كل من مصر وسورية بأننا جاهزون للحرب في حدود الخطط

المتفق عليها، وأن نحدد لهم أفضل التواريخ المناسبة من وجهة نظرنا استمرت اجتماعاتنا خلال يوم ٢٢ من أغسطس، وفي صباح يوم ٢٣ من أغسطس كنا قد اتفقنا على كل شيء وأخذنا نعد الوثائق الرسمية لهذا الاجتماع التاريخي، وكان قرارنا يتلخص في أننا مستعدون وجاهزون للحرب وفيما يتعلق بتاريخ الحرب فقد اقترحنا توقيتين أحدهما خلال الفترة من ٧ إلى ١١ من سبتمبر والثاني خلال الفترة من ٥ إلى ١١ من أكتوبر ٧٣، وعلاوة على ذلك فقد اقترحنا أفضل الأيام داخل كل مجموعة من التوقيتية وقد طلبنا للقيادة السياسية بأن تخطرنا بالقرار الخاص بتوقيت الحرب قبل بدء القتال بخمسة عشر يوماً، وقد حرر محضر الاجتماع من صورتين وتم التوقيع عليهما من قبل كل من ر. أ. ح. ق. م السوري والمصري (اللواء يوسف شكور عن الجانب السوري، والفريق سعد الدين الشاذلي عن الجانب المصري)، كان انتخاب توقيت سبتمبر يعني أن القيادة السياسية يتحتم عليها اتخاذ القرار وإخطارنا به قبل يوم ٢٧ من أغسطس أي بعد ٤ أيام على الأكثر من تاريخ انتهاء المؤتمر، فلما جاء يوم ٢٨ دون أن نخطر بشيء بدا واضحاً أن الحرب ستكون في ٥ من أكتوبر أو بعد ذلك بقليل.

الأسطول السوفيتي

في الساعة ٢٠:٠٠ يوم ١٩ من مايو ٧١ اجتمع وفد عسكري سوفييتي مع وفد عسكري مصري لبحث التسهيلات البحرية التي يطلبها الجانب السوفيتي في الموانئ المصرية، كان الوفد السوفييتي برئاسة الجنرال يفيموف Yeflmov وعضوية الأدميرال فاسيلي Vassily والجنرال أوكينيف OKUNEV، وكان الوفد المصري برئاسة الفريق صادق وزير الحربية وعضوية اللواء الشاذلي (ر. أ. ح. ق. م. م) والعميد أمير الناظر الأمين العام لوزارة الحربية، وكان الجانب السوفييتي يطلب زيادة في التسهيلات البحرية التي كان يمارسها فعلاً، وكانت هذه الطلبات الجديدة تشمل ما يلي:

مرسى مطروح

١- تعميق الميناء ثمانية أمتار أخرى.

٢- بناء أو تأخير أماكن لإيواء الأفراد بحيث تكون قريبة من الميناء، وبحيث تكفي لإيواء ٢٠٠٠ رجل و١٦٠ عائلة.

٣- بناء مطار على مسافة ٣٥-٤٠ كيلومتراً غرب الميناء.

٤- رفع كفاءة المطار الحالي في مرسى مطروح بحيث يصبح قادراً على استيعاب لواء جوي سوف يتم إرساله من الاتحاد السوفييتي لتأمين الميناء.

٥- بناء محطة رادار على مسافة ١٠٠ كيلومتر شرق مرسى مطروح، وأخرى على مسافة مماثلة غربها.

الإسكندرية

طلب الجانب السوفييتي تأمين مبنى واحد كبير أو مجموعة من المباني المتجاورة حتى يمكنهم أن يجمعوا فيها عائلات رجال بحريتهم المتناثرة داخل المدينة الإسكندرية، وكان المطلوب هو تأمين مكان مجمع يتسع لـ ٢٠٠ عائلة، وقد اقترحوا الحصول على فندق سان ستيفانو، أجاب الفريق صادق بأن هذه الطلبات لها جانب سياسي وأنه لا يستطيع البت في هذه الأمور قبل بحث الموضوع مع الرئيس، وسيكون جاهزاً للرد على هذه التساؤلات بعد حوالي أسبوع، وبعد انتهاء اللقاء طلب مني الوزير أن أشكل لجنة برئاستي لبحث هذه المطلب، وكان بين أعضاء هذه اللجنة اللواء بغدادي قائد القوات الجوية واللواء محمود فهمي قائد القوات البحرية، وبعد عدة لقاءات تقدمنا بالاقتراحات التالية:

١- الموافقة على إعطاء البحرية السوفييتية تسهيلات في ميناء مرسى مطروح تشابه التسهيلات الممنوحة لها في كل من الإسكندرية وبورسعيد.

٢- عدم تخصيص أي منطقة محددة لخدمة الوحدات السوفياتية حتى لا يأخذ ذلك شكل قاعدة سوفياتية.

٣- الموافقة على تمركز لواء جوي سوفييتي في مرسى مطروح شريطة ألا تقتصر مهمته على الدفاع عن القاعدة البحرية، بل تمتد مسؤوليته لكي تشمل الدفاع عن الأراضي المصرية ما بين غرب الإسكندرية وحتى الحدود المصرية الليبية، وأن يكون اللواء الجوي السوفييتي تحت القيادة المصرية.

٤- يكون تمركز اللواء الجوي السوفييتي في مرسى مطروح بصفة مؤقتة وإلى أن تصبح القوات الجوية المصرية قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع الجوى عن المنطقة غرب الإسكندرية وتقوم بتخصيص لواء جوي مصري لكي يعفي اللواء الجوي السوفييتي من هذه المهمة.

سعادة السفير

كان رئيس الأركان يمارس في جامعة الدول العربية عملاً سياسياً دبلوماسياً متخصصاً، وفي منصب السفير سيلعب مجموعة من الأدوار في أن واحد، منها العسكري والتجاري والثقافي وأحياناً الطبي، حيث يوجد في السفارات ملاحق لهذه التخصصات ويكون السفير هو المسؤول عنها.

ويعترف بأن ماديات المنصب ومزاياه أكبر بكثير من موقع رئيس الأركان وقال بالحرف الواحد في كتابه أربع سنوات من العمل في السلك الدبلوماسي أن ما حصلت عليه من مرتبات وعلاوات ومزايا في عام واحد كسفير يعادل ما حصلت عليه من العمل العسكري في ٣٣ سنة، ولم يكن هذا الأمر بغريب عليه فقد عمل في الستينيات كملحق عسكري في نفس السفارة التي عاد إليها بعد حوالي ١٢ عاماً كسفير وكان يشعر في قرارة نفسه أن السادات يلقي إليه بالطعم وأن يقتله كجندي عريق بالحياة السهلة المرفهة، يكفي هنا أن نذكر بأن منزل السفير في لندن يتكون

من قصر كبير له ثلاثة طوابق ويرجع تاريخه إلى القرن الثامن عشر وتزين حوائطه وأسقفه بصور ورسومات رائعة ويقوم على خدمة السفير خمسة من الخدم وثلاث عربات بسائقيها وتتولي الدولة دفع جميع مصاريف السكن من أجور وكهرباء ومياه وتليفونات وتأثيث.

ولأن الشاذلي الذي يترك في كل مكان بصمة تجعله الحاضر دائماً في كل مشهد مهما طال غيابه كانت لندن تنتظره بحملة صحافية رهيبة نظمها اللوبي الصهيوني لدرجة اتهامه بأنه سفاح وعلى علاقة وطيدة بالنازيين وقت أن كان ملحقاً حربياً في الستينيات فماذا هو فاعل؟!

obeikandl.com

خارج السياق

نص خطاب الشاذلي الذي وجهه إلى النائب العام

السيد النائب العام

تحية طيبة.. وبعد

أتشرف أنا الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في الفترة ما بين ١٦ مايو ١٩٧١ وحتى ١٢ ديسمبر ١٩٧٣، أقيم حاليا بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية بمدينة الجزائر العاصمة وعنواني هو صندوق بريد رقم ٧٧٨ الجزائر - المحطة بأن اعرض على سيادتكم ما يلي:

أولا: إني أتهم السيد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية بأنه خلال الفترة ما بين أكتوبر ١٩٧٣ ومايو ١٩٧٨، وحيث كان يشغل منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأنه ارتكب الجرائم التالية:

الإهمال الجسيم: وذلك أنه وبصفته السابق ذكرها أهمل في مسئولياته إهمالا جسيما واصدر عدة قرارات خاطئة تتعارض مع التوصيات التي أقرها القادة العسكريون، وقد ترتب على هذه القرارات الخاطئة ما يلي:

(أ) نجاح العدو في اختراق مواقعنا في منطقة الدفرسوار ليلة ١٥/ ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ في حين أنه كان من الممكن ألا يحدث هذا الاختراق إطلاقا.

(ب) فشل قواتنا في تدمير قوات العدو التي اخترقت مواقعنا في الدفرسوار، في حين أن تدمير هذه القوات كان في قدرة قواتنا، وكان تحقيق ذلك ممكنا لو لم يفرض السادات على القادة العسكريين قراراته الخاطئة.

(ج) نجاح العدو في حصار الجيش الثالث يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣، في حين أنه كان من الممكن تلافي وقوع هذه الكارثة.

تزييف التاريخ: وذلك أنه بصفته السابق ذكرها حاول ولا يزال يحاول أن يزيف تاريخ مصر، ولكي يحقق ذلك فقد نشر مذكراته في كتاب أسماه «البحث عن الذات» وقد ملأ هذه المذكرات بالعديد من المعلومات الخاطئة التي تظهر فيها أركان التزييف المتعمد وليس مجرد الخطأ البريء.

الكذب: وذلك أنه كذب على مجلس الشعب وكذب على الشعب المصري في بياناته الرسمية وفي خطبه التي ألقاها على الشعب أذيعت في شتى وسائل الإعلام المصري، وقد ذكر العديد من هذه الأكاذيب في مذكراته البحث عن الذات ويزيد عددها على خمسين كذبة، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) إدعاءه بأن العدو الذي اخترق في منطقة الدفرسوار هو سبع دبابات فقط واستمر يردد هذه الكذبة طوال فترة الحرب.

(ب) إدعاءه بأن الجيش الثالث لم يحاصر قط في حين أن الجيش الثالث قد حوصر بواسطة قوات العدو لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.

الادعاء الباطل: وذلك أنه ادعى باطلا بأن الفريق الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية قد عاد من الجبهة منهارا يوم ١٩ أكتوبر ١٩٧٣، وأنه أوصى بسحب جميع القوات المصرية من شرق القناة، في حين أنه لم يحدث شيء من ذلك مطلقا.

إساءة استخدام السلطة: وذلك أنه بصفته السابق ذكرها سمح لنفسه بان يتهم خصومه السياسيين بادعاءات باطلة، واستغل وسائل إعلام الدولة في ترويج هذه الادعاءات الباطلة. وفي الوقت نفسه فقد حرم خصومه من حق استخدام وسائل الإعلام المصرية التي تعتبر من الوجهة القانونية ملكا للشعب للدفاع عن أنفسهم ضد هذه الاتهامات الباطلة.

ثانيا: إني أطالب بإقامة الدعوى العمومية ضد الرئيس أنور السادات نظير

ارتكابه تلك الجرائم ونظرا لما سببته هذه الجرائم من أضرار بالنسبة لأمن الوطن ونزاهة الحكم.

ثالثا: إذا لم يكن من الممكن محاكمة رئيس الجمهورية في ظل الدستور الحالي على تلك الجرائم، فإن أقل ما يمكن عمله للمحافظة على هيبة الحكم هو محاكمتي لأنني تجرأت واتهمت رئيس الجمهورية بهذه التهم التي قد تعتقدون من وجهة نظركم أنها اتهامات باطلة، أن البينة على من ادعى وإني استطيع - بإذن الله - أن أقدم البينة التي تؤدي إلى ثبوت جميع هذه الادعاءات وإذا كان السادات يتهرب من محاكمتي، على أساس أن المحاكمة قد تترتب عليها إذاعة بعض الأسرار، فقد سقطت قيمة هذه الحجة بعد أن قمت بنشر مذكراتي في مجلة الوطن العربي في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧٨ ويوليو ١٩٧٩ للرد على الأكاذيب والادعاءات الباطلة التي وردت في مذكرات السادات. لقد اطلع على هذه المذكرات واستمع إلى محتوياتها عشرات الملايين من البشر في العالم العربي ومئات الألوف في مصر.

الجزائر/ يوليو/ ١٩٧٩